الأمم المتحدة
S/2007/700



Distr.: General
3 December 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى تقريري المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/576) عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد، الذي أبديت فيه اعتزامي تقديم اقتراحات بشأن أفضل طريقة يمكن بها مواصلة تقديم مساعدة فعالة للجهود الوطنية إسهاما في تحقيق الاستقرار المستدام في غينيا - بيساو.

وخلال عام ٢٠٠٧، واصل المكتب إسهامه في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة في غينيا - بيساو. ولئن تحقق تقدم يبعث على التشجيع، لا سيما في تعزيز علاقات التعاون بين مختلف سلطات الدولة وبين الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لدعم زخم عملية الحكم الديمقراطي والمحافظة عليه تفاديا للعودة إلى النزاع. وعلاوة على ذلك، لا بد من مواجهة تحديات جديدة، لا سيما خطر المخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، للحيلولة دون تقويض المكاسب الهامة التي تحققت حتى الآن.

ومنذ أن تولت حكومة رئيس الوزراء ندافا كابي مقاليد السلطة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اتخذت خطوات إصلاحية هامة إسهاما منها في تحقيق الاستقرار. ومما يكتسي أهمية خاصة تصميم الحكومة على تنفيذ برنامجها لاستقرار المالية العامة وخطة عملها الرامية إلى النهوض بالهدف الحيوي المتمثل في إصلاح القطاع الأمني. وعلى الصعيد الخارجي، عادت حكومة رئيس الوزراء كابي لتتعامل بنشاط مع المجتمع الدولي، خاصة المؤسسات المالية الدولية والبلدان المجاورة في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الجهود البناءة، لا تزال غينيا - بيساو في وضع هش. فالتوترات السياسية الداخلية تزداد حدة تحسبا لإجراء انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٨،

061207 061207 07-62408 (A)

والظروف الاجتماعية والاقتصادية تسوء والأخطار المتعددة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يتسع نطاقها.

ولذلك، كان ردي بالإيجاب على طلب من رئيس الوزراء كابي التمس فيه مساعدة الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٨، ورحبت بالدعم السخي الذي قدمته مؤخراً حكومة نيجيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعانة حكومة غينيا- بيساو على بدء عملية ملموسة لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني وإعداد الأفراد العسكريين المسرحين للاندماج بشكل بناء في الحياة المدنية. وفي ضوء ما سبق، أود أن أوصي بتمديد ولاية المكتب لسنة إضافية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، للسماح له بمواصلة مساعدته لغينيا - بيساو في مواجهتها لتحديات بناء السلام وسعيها إلى تحقيق الاستقرار السياسي. وستنقح الولاية تنقيحا طفيفا للسماح للمكتب بالمساهمة في تعبئة الدعم الدولي للجهود الوطنية للقضاء على الاتجار بالمخدرات.

وبناء عليه، ستركز أنشطة المكتب لعام ٢٠٠٨ على ما يلي: (أ) دعم المصالحة الوطنية والحوار؛ و (ب) المساعدة في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني؛ و (ج) تيسير الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر والجريمة المنظمة؛ و (د) المساعدة في إجراء انتخابات تشريعية تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٨، بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء دوليين آخرين؛ و (هـ) تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ و (و) تعميم منظور جنساني في جهود بناء السلام، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ و (ز) تيسير الجهود المبذولة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمساهمة في جمع الأسلحة التي تجري حيازتها بطريقة غير مشروعة؛ و (ح) المساعدة في تعبئة المساعدة الدولية؛ و (ط) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأوروبي، وغيرهم من الشركاء الدوليين.

وأود أيضاً أن أحيل إلى البيان الرئاسي المتعلق بغينيا - بيساو (S/PRST/2007/38)، المعتمد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام ”أن يقدم مقترحات عن أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم من خلالها مساعدة فعالة بطريقة متكاملة وشاملة إلى الجهود الوطنية“ من أجل تحقيق الاستقرار. وإني أعتزم، بعد إجراء انتخابات تشريعية تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٨، أن أبحث إمكانية تحويل مكتب بناء السلام الحالي للأمم المتحدة إلى بعثة متكاملة في غينيا - بيساو، وأن أقدم توصيات بشأنها إلى المجلس. وستتيح هذه البعثة، إن رئي أنها مناسبة، اتباع نهج شمولي لمعالجة

الحالة المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها غينيا - بيساو. وسأقدم توصيات ملموسة لهذا الغرض عقب نجاح تنظيم الانتخابات.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون